

البنك المركزي العراقي

القوائم المالية

(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى وزارة المالية الحكومة العراقية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هو من مسؤولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواءً ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها باستثناء الفقرات ١ إلى ٦ التي تم نقاشها ادناه، لقد تمت أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر نضع في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل تلك الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للبنك. كما يتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق متحفّظ حول هذه القوائم.

أساس إبداء الرأي المتحفّظ

١. كما هو مبين في الإيضاح (٥) حول القوائم المالية، تتضمن القوائم المالية للبنك المركزي العراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية بقيمة ١,٨٨٢,٩٩١ مليون دينار عراقي (٢٠٠٨: ١,٨٨٥,٦٠٤ مليون دينار عراقي)، احتسب لها مخصص تدني بمبلغ ١,٨٨٢,٩٩١ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٢٠٠٨: ١,٨٨٥,٦٠٤ مليون دينار عراقي). بالإضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بشطب أرصدة في بنوك أجنبية بمبلغ ١,٠٧١,٩٤٢ مليون دينار عراقي. إن الحسابات التي تم إثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة ٣٨٩,٢٥١ مليون دينار عراقي (٢٠٠٨: ٣٨٩,٩١٦ مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة إلى حساب صندوق التنمية للعراق حسبما أقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣. لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي يمكن استردادها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي العراقي.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى وزارة المالية
الحكومة العراقية

٢. كما هو مبين في الإيضاح (٣١) حول القوائم المالية، بلغت أرصدة الالتزامات الائتمانية خارج بنود الميزانية غير المسددة للبنك المركزي العراقي ٥٢,٩٦٠ مليون دينار عراقي (٢٠٠٨: ١٣٠,٢٥١ مليون دينار عراقي) و التي يظهر فيها البنك المركزي العراقي كضامن للمديونية بالإضافة إلى خطابات ضمان وكفالات متعلقة بالبنك المركزي العراقي ومؤسسات حكومية أخرى. نظراً لعدم دقة سجلات البنود خارج الميزانية وعدم توفر معلومات كافية لم نتسليم إجراءات تدقيقنا للتأكد من صحة وقيمة هذه الأرصدة. إضافة إلى ذلك، فإن تأثير هذه البنود خارج الميزانية على القوائم المالية للبنك المركزي العراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩، إن وجد، غير مؤكد ولا يمكن تحديده في هذه المرحلة.
٣. كما هو مبين في الإيضاح (٣١) حول القوائم المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي العراقي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي العراقي ومؤسسات أخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ ٢,٦٠٢,٧٩٧ مليون دينار عراقي (٢٠٠٨: ٣,٣٥٥,١٩٧ مليون دينار عراقي). إن النتيجة النهائية لهذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على القوائم المالية للبنك المركزي العراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩، إن وجدت، غير مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم نستلم أية تأييدات من المستشارين القانونيين للبنك المركزي العراقي، ونظراً لعدم توفر معلومات كافية لم نتسليم إجراءات تدقيقنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ إن وجد.
٤. كما هو مبين في الإيضاح (١٣) حول القوائم المالية، لم نتسليم تأييدات و تسويات الحسابات الجارية لبعض البنوك المحلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩. نظراً لوجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، لم نتسليم إجراءات تدقيقنا للتأكد من اكتمال وصحة أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية و البالغة ٢,٧٦٣,٨١٥ مليون دينار عراقي (٢٠٠٨: ١,٧٢٤,٢٠٤ مليون دينار عراقي). قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات للبنوك المحلية تفرض غرامات على البنوك التي لا تقوم بتسوية وتأبيد أرصدها مع البنك المركزي العراقي بشكل شهري. تعتقد إدارة البنك المركزي العراقي بأن إجراءات متابعة هذه التعليمات سوف تسرع تسوية حسابات البنوك المحلية في المستقبل القريب.
٥. لم يتسلم البنك المركزي العراقي كشوفات حسابات الأرصدة المستحقة لوزارة المالية والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح (١٦) حول القوائم المالية والبالغة ٩٣٩,٠٦١ مليون دينار عراقي (٢٠٠٨: ١٣,١١٨,٧٠٨ مليون دينار عراقي) ولذلك لم يتم إجراء أية تسويات لهذه الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩. لم نتسليم تأييدات لهذه الأرصدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩، ونظراً لوجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لم نتسليم إجراءات تدقيقنا لتأكيد اكتمال وصحة هذه الأرصدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى وزارة المالية
الحكومة العراقية

٦. كما هو مبين في الإيضاح (١٤) حول القوائم المالية، قرر البنك المركزي العراقي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات و البنوك الأجنبية من سجلاته. حقق البنك المركزي العراقي إيراداً بمبلغ ١٠٨ مليون دينار عراقي (٢٠٠٨: ٦٥٨,٤٣٦ مليون دينار عراقي) نتيجة لهذا الإلغاء على أن يتم إلغاء المبلغ المتبقي ضمن هذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي العراقي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية. حتى تاريخ إعداد القوائم المالية، لم تقم وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي العراقي من هذه الإلتزامات.

٧. نتيجة لغياب وظيفة واطار عمل إدارة المخاطر لدى البنك المركزي العراقي وضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فإن القوائم المالية المرفقة تفنقر إلى بعض الإيضاحات الواجبة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتعلقة بمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى والتي كان من الواجب إيضاحها فيما لو تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (٧).

الرأي المتحفظ

في رأينا، باستثناء اثار هذه التسويات، ان وجدت، والتي ربما تحديدها يكون ضروري لقناعتنا فيما يتعلق بهذه القضايا المشار إليها في الفقرات من ١ الى ٦ اعلاه واهمال المعلومات المشار إليها في الفقرة ٧، إن القوائم المالية للبنك المركزي العراقي تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك المركزي العراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وعن أدائه المالي وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

فقرة توضيحية

كما هو مبين في الإيضاح (١) حول القوائم المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة اقليم كردستان ويتم تمويل عملياتهما من قبل تلك الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي العراقي القوائم المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتهما المحاسبية، ولذلك فإن القوائم المالية المرفقة لا تتضمن القوائم المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي العراقي ليس لديه أية معلومات لتقييم الأهمية النسبية للقوائم المالية للفرعين وتأثيرهما على القوائم المالية للبنك المركزي العراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩. إضافة إلى ذلك تتضمن مطلوبات البنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ حسابات جارية مستحقة لفرع السليمانية بمبلغ ٢٧,١٥٢ مليون دينار عراقي والتي لم يتم تسويتها أو تأييدها من قبل الفرع.

بغداد - العراق

٢٠ حزيران ٢٠١٠

البنك المركزي العراقي

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
		الموجودات
١٩١,٤٥٨	٢٤٣,٩٤١	٣ احتياطي الذهب
٢١,١١٤,٣٤٨	١٨,٠٢٢,١٧١	٤ النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية
٨,٥٠٠,٤٩٢	١٢,٤٤٠,٣٠٩	٥ أرصدة لدى البنوك
٢٨,٥٩٣,٨٢٢	١٨,٧٤١,٢٦٥	٦ سندات خزينة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٣,٩٦٩,٠٩٠	٣,٩٦٩,٠٩٠	٧ أرصدة لدى وزارة المالية
٢,٣١٣,٠٥٤	٤,٣٠٧,١٧٤	٨ استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٣٣,٩٠٤	٨٤,٢٩٩	٩ الممتلكات والمعدات
٤٩,٣٢٠	١٤٩,٥٧٢	١٠ موجودات أخرى
٦٤,٧٦٥,٤٨٨	٥٧,٩٥٧,٨٢١	مجموع الموجودات
		المطلوبات و حقوق الملكية (العجز)
		المطلوبات
٢١,٣٠٤,٤١٨	٢٤,١٦٩,٤٠١	١١ النقد المصدر للتداول
٢,٢٢٣,٩٣١	١,١٨٤,٣٥٠	١٢ سندات الخزينة المصدرة
٢٦,١٤٧,١٨٤	٢٥,٥٥٣,٤٥١	١٣ ودائع البنوك المحلية
٢٣٨,٧٢٠	٢٣٨,٤١٢	١٤ مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
٢,١٠٩,١٦٤	٣,٨٦٣,٦٨٩	١٥ أرصدة صندوق النقد الدولي
١٤,٦٤٢,٣٢٦	١,٥٠٢,٩١٢	١٦ أرصدة مؤسسات حكومية
١١٧,٢٨٩	٩٨,٢٣٩	١٧ مطلوبات أخرى
٦٦,٧٨٣,٠٣٢	٥٦,٦١٠,٤٥٤	مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية (العجز)
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٨ رأس المال
٢,١٠٠	٢,١٠٠	١٩ احتياطي عام
١٩١,٤٤٣	٢٤٣,٩٢٦	١٩ احتياطي إعادة تقييم الذهب
(٢,٣١١,٠٨٧)	١,٠٠١,٣٤١	٢٠ الأرباح المحتجزة (الخسائر المتراكمة)
(٢,٠١٧,٥٤٤)	١,٣٤٧,٣٦٧	مجموع حقوق الملكية (العجز)
٦٤,٧٦٥,٤٨٨	٥٧,٩٥٧,٨٢١	مجموع المطلوبات و حقوق الملكية (العجز)

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٣٢ جزءاً من القوائم المالية

البنك المركزي العراقي

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
		الإيرادات
١,٣٠٥,٤٠٠	٨٥٩,٤٠٨	٢١ فوائد دائنة
(٨٦٤,١٣٢)	(٤١٨,٧٤٣)	٢٢ فوائد مدينة
٤٤١,٢٦٨	٤٤٠,٦٦٥	صافي إيرادات الفوائد
٦١٥,٠٨٥	٤٥٨,٨٣٨	٢٣ صافي إيرادات الرسوم والعمولات
(٤٨٥)	٥٢,٤٨٣	١٩ ربح (خسارة) إعادة تقييم الذهب
٩٧٧,٥٢٨	١,٢٢٤	٢٤ استرداد مخصصات
(١٢٠,٥٥٦)	٢,٤٧٤,٠٥٥	ربح (خسارة) تحويل العملات الأجنبية
٨,٢٩٢	١,٧٦٤	إيرادات أخرى
١,٩٢١,١٣٢	٣,٤٢٩,٠٢٩	
		المصروفات
١٨,٩١٥	٢٠,٠٦٢	نققات الموظفين
١,٠٠١	١,٣٦٨	استهلاكات
٦٣,٩٠٦	٤٢,٧٩٦	المصاريف الإدارية والعمومية
٨٣,٨٢٢	٦٤,٢٢٦	
٦٥٨,٤٣٦	١٠٨	١٤ إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين
٢,٤٩٥,٧٤٦	٣,٣٦٤,٩١١	صافي ربح السنة
-	-	بنود الدخل الشامل الأخرى
٢,٤٩٥,٧٤٦	٣,٣٦٤,٩١١	مجموع الدخل الشامل للسنة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية (العجز)

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

المجموع	الارباح المحتجزة (خسائر متراكمة)	احتياطي إعادة تقييم الذهب	احتياطي عام	رأس المال	إيضاحات
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
					الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٠٩
(٢,٠١٧,٥٤٤)	(٢,٣١١,٠٨٧)	١٩١,٤٤٣	٢,١٠٠	١٠٠,٠٠٠	
٣,٣٦٤,٩١١	٣,٣٦٤,٩١١	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(٥٢,٤٨٣)	٥٢,٤٨٣	-	-	احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
					١٩
					الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩
١,٣٤٧,٣٦٧	١,٠٠١,٣٤١	٢٤٣,٩٢٦	٢,١٠٠	١٠٠,٠٠٠	
					الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٠٨
(٤,٥١٣,٢٩٠)	(٤,٨٠٧,٣١٨)	١٩١,٩٢٨	٢,١٠٠	١٠٠,٠٠٠	
٢,٤٩٥,٧٤٦	٢,٤٩٥,٧٤٦	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	٤٨٥	(٤٨٥)	-	-	احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
					١٩
					الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨
(٢,٠١٧,٥٤٤)	(٢,٣١١,٠٨٧)	١٩١,٤٤٣	٢,١٠٠	١٠٠,٠٠٠	

البنك المركزي العراقي

قائمة التدفق النقدي

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٢,٤٩٥,٧٤٦	٣,٣٦٤,٩١١	
(٦٥٨,٤٣٦)	(١٠٨)	١٤
١,٠٠١	١,٣٦٨	
٤٨٥	(٥٢,٤٨٣)	
١٠	-	
(٩٧,٢٦٢)	(٢,٣٤٣)	
١,٧٤١,٥٤٤	٣,٣١١,٣٤٥	
(٢,٧٨٧,٤٥٢)	(٣,٩٣٧,٤٧٤)	
(١,٦٣٥,٤٢٦)	(٢٠٠)	
٧١٩,١١١	-	
(٣٧,٤٢٤)	(١٠٠,٢٥٢)	
(١٧٢,٢٠٥)	(١٩,٠٥٠)	
٧,٥٣٣,٣٩٩	(٥٩٣,٧٣٣)	
٥,٦٧٢,١٩٣	٢,٨٦٤,٩٨٣	
٧,٥٦٩	١,٧٥٤,٥٢٥	
٦,٨٩٩,٢١٢	(١٣,١٣٩,٤١٤)	
١٧,٩٤٠,٥٢١	(٩,٨٥٩,٢٧٠)	
(٤,٥٨٩,٣٣٦)	٩,٨٥٢,٥٥٧	
١٣٥,٧١٦	(١,٩٩٤,١٢٠)	
(١٢,٤٨٨)	(٥١,٧٦٣)	
(٤,٤٦٦,١٠٨)	٧,٨٠٦,٦٧٤	
(٥٢١,٧٤٤)	(١,٠٣٩,٥٨١)	
(٥٢١,٧٤٤)	(١,٠٣٩,٥٨١)	
١٢,٩٥٢,٦٦٩	(٣,٠٩٢,١٧٧)	
٨,١٦١,٦٧٩	٢١,١١٤,٣٤٨	
٢١,١١٤,٣٤٨	١٨,٠٢٢,١٧١	
		الأششطة التشغيلية
		صافي الربح للسنة
		تعديلات:
		أثر إلغاء الاعتراف بأرصدة دائنين خارجيون
		استهلاكات
		احتياطي إعادة تقييم الذهب
		الودائع المشطوبة في البنوك الأجنبية
		استرداد مخصصات
		الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغير في الموجودات والمطلوبات
		أرصدة لدى البنوك
		أرصدة حكومات وبنوك أجنبية
		أرصدة لدى وزارة المالية
		موجودات أخرى
		مطلوبات أخرى
		ودائع البنوك المحلية
		النقد المصدر للتداول
		أرصدة صندوق النقد الدولي
		أرصدة مؤسسات حكومية
		صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
		شراء استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
		استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
		شراء ممتلكات ومعدات
		صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
		سندات خزينة مصدرة
		صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
		صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمة
		النقد وما في حكمة في بداية السنة
		النقد وما في حكمة، في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٣٢ جزءاً من القوائم المالية

١. الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٧. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشتمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- أ- وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- ب- حفظ وإدارة جميع الاحتياطيات الأجنبية والعراقية الرسمية، باستثناء الارصدة التشغيلية الخاصة بالحكومة العراقية.
- ج- حفظ الذهب وإدارة احتياطيات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- د- توفير خدمات السيولة للبنوك.
- هـ- إصدار وإدارة العملة العراقية.
- و- إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سليمة وفعالة.
- ز- إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويلهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن القوائم المالية المرفقة لا تتضمن القوائم المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقييم أهمية القوائم المالية للفرعين وتأثيرهما على القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨.

٢. السياسات المحاسبية

٢,١ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي تم قياسه حسب القيمة العادلة.

يتم عرض القوائم المالية بالدينار العراقي الذي يمثل العملة المستخدمة لتعاملات البنك وإعداد التقارير المالية، يتم تقريب كافة المبالغ في القوائم المالية إلى أقرب مليون دينار عراقي باستثناء ما يشار إليه ضمن القوائم المالية.

التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم إتباعها في السنة السابقة باستثناء أن البنك قام بتطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية:

معياري المحاسبة الدولي رقم ١ عرض القوائم المالية - معدل

يفصل هذا المعيار المعدل بين التغيرات في حقوق ملكية حملة الأسهم عن التغيرات الأخرى في حقوق الملكية. تشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية تفاصيل المعاملات مع حملة الأسهم فقط، فيما يتم عرض جميع التغيرات الأخرى في حقوق الملكية في بند واحد منفصل. إضافة إلى ذلك، هذا المعيار يقدم قائمة الدخل الشامل التي تبين جميع بنود الدخل والمصروف، أما في قائمة واحدة أو في قائمتين منفصلتين. قام البنك بإعداد قائمة واحد للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

٢,١,١ التقيد بالنظم و التعليمات

لقد تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، باستثناء الأمور الرئيسية التالية:

- إن القوائم المالية للبنك المركزي العراقي لا تتضمن القوائم المالية لفرعي السليمانية وأربيل.
- القوائم المالية لا تتضمن بعض الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة، ومخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (٧). ويتطلب هذا المعيار إفصاحات تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم جوهرية الأدوات المالية وطبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن هذه الأدوات.

٢,٢ التقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة. فيما يلي أهم هذه التقديرات:

٢,٢,١ تدني قيمة القروض و السلف

يقوم البنك بمراجعة الموجودات المالية عند اصدار القوائم المالية وتقدير الحاجة إلى تسجيل مخصص تدني في قائمة الدخل بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم القروض والسلف الهامة بشكل منفرد، يقوم البنك بإثبات مخصص عام لانخفاض القيمة للقروض والسلف غير المتعثرة والتي تكون مخاطر تعثرها أكبر مما كانت عليه وقت انشائها.

٢,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية:

٢,٣,١ تحويل العملة الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية بالدينار العراقي الذي يمثل العملة المستخدمة لتعاملات البنك وإعداد التقارير المالية، يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدينار العراقي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي ويتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

٢,٣,٢ الذهب

تم اظهار الذهب على أساس سعر الإغلاق في سوق لندن للذهب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده.

يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في قائمة الدخل. يتم الإفصاح عن احتياطي الربح المتراكم من إعادة التقييم في بند منفصل ضمن قائمة التغييرات في حقوق الملكية (العجز).

٢,٣,٣ الأدوات المالية – الأعراف والقياس

▪ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

إن الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق تكون لها قيم ثابتة أو يمكن تحديدها وتكون ذات تاريخ استحقاق محدد تتجه نية الإدارة إلى الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة باستخدام مبدأ الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

▪ **الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف**

إن الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة ولها تاريخ استحقاق ثابت وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع او للمتاجرة او موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفائها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند الفوائد الدائنة في قائمة الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن قائمة الدخل.

٢,٣,٤ إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

▪ **الموجودات المالية**

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل) عندما:

- تنتهي مدة الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو
 - يقوم البنك بنقل الحقوق التعاقدية باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو في حال احتفظ البنك بالحقوق التعاقدية باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي لكنه تحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية للمستلمين.
 - قيام البنك بنقل جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي، أو إذا لم يتم بنقل جميع مخاطر ملكية الأصل المالي بشكل جوهري ولكن لم يحتفظ بالسيطرة على الأصل.
- إذا لم يتم البنك بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل بشكل جوهري ولكنه احتفظ بالسيطرة على الأصل المنقول، فإنه يستمر بالإعتراف بالأصل المنقول إلى حدود مشاركته المستمرة في التحكم بالأصل. إن المشاركة المستمرة (والتي تأخذ شكل الضمان) للبنك تقاس بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المنقول. عندما تتخذ المشاركة المستمرة شكل ضمان للأصل المنقول، يكون مدى المشاركة المستمرة للبنك هو مبلغ الأصل أو الحد الأعلى للمقابل المستلم الذي قد يطلب من البنك تسديده ("مبلغ الضمان")، أيهما أقل.

▪ **المطلوبات المالية**

يتم استبعاد الإلتزام المالي عند انقضائه أو إغاثة أو انتهاء مدته. عند استبدال الإلتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم اعتبار هذا التعديل على أنه انقضاء للإلتزام المالي الأصلي واعتراف بالإلتزام المالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في قائمة الدخل.

٢,٣,٥ اتفاقيات اعادة الشراء و اعادة الشراء العكسي

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي. تدرج المبالغ المقابلة والتي تتضمن الفائدة المستحقة، للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن الميزانية "كتأمينات نقدية على موجبات معارة واتفاقيات إعادة شراء"، تعكس جوهرها الاقتصادي كقروض للبنك. يتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. في حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيتم إعادة تصنيفها في بند مستقل كموجودات مالية مرهونة.

وبالعكس، الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في الميزانية. وتدرج المبالغ المدفوعة المتضمنة الفوائد المستحقة المتعلقة بهذه كتأمينات نقدية على موجبات مستعارة واتفاقيات إعادة شراء معكوس". يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢,٣,٦ انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ قائمة المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث (خسارة) التي وقعت بعد الإيعتراف الأولي بالأصل ويكون لحدث الخسارة أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن المقترض أو مجموعة المقترضين يواجهون صعوبة مالية كبيرة، أو إخلال وتقصير في دفع الفائدة أو المبلغ الأصلي أو مواجهة احتمال كبير للإفلاس أو إعادة الهيكلة أو إشارة المعلومات المتوفرة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل الزيادة الحادة في الدفعات المؤجلة أو الظروف الاقتصادية التي يزداد معها احتمال تعثر السداد.

■ أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية و قروض و سلف العملاء

بالنسبة للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وقروض و سلف العملاء المسجلة بالتكلفة المطفأة، يقوم البنك أولاً بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد للأصول المالية التي تعتبر هامة بشكل منفرد، وبشكل منفرد أو جماعي بالنسبة للأصول المالية التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد. إذا قام البنك بتقدير عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لأصل مالي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان ذو أهمية أم لا، يقوم البنك بتضمين الأصل في مجموعة من الأصول المالية ذات صفات متشابهة لمخاطر الائتمان ويتم تقييمهم بشكل مجمع لانخفاض القيمة. لا تشمل الأصول التي يتم تقييمها بشكل منفرد لانخفاض القيمة والتي يتم أو يستمر الاعتراف بخسائر إنخفاض القيمة الخاصة بها في الأصول التي تم تقييمها لانخفاض القيمة بشكل مجمع.

في حال وجود دليل موضوعي على حدوث خسارة ، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد) . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال مخصص الخسائر الائتمانية ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة ضمن قائمة الدخل. يستمر البنك بتسجيل الفوائد المستحقة على قيمة الأصل المتناقصة المثبتة في السجلات بطريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم اطفاء قيمة القرض بالاضافة إلى قيمة المخصص المتعلق به وذلك عند وجود دليل موضوعي على عدم إمكانية استرداد قيمة الأصل، اضافة إلى استحقاق جميع الضمانات أو نقل ملكيتها لصالح البنك. في حالة زيادة أو انخفاض القيمة التقديرية لخسارة الانخفاض في السنوات اللاحقة نتيجة لأي سبب، يتم تخفيض أو زيادة خسائر الانخفاض و ذلك عن طريق تعديل حساب مخصص الانخفاض. في حالة قيام البنك بتحصيل أي من المبالغ التي تم التخصيص لها مسبقاً يتم تسجيل عملية الاسترداد ضمن قائمة الدخل.

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان للقرض سعر فائدة متغير، يكون معدل الخصم لقياس أي خسائر انخفاض قيمة هو سعر الفائدة الفعلي الحالي. يتم عكس حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي المضمون بالرهن من خلال التدفقات النقدية التي يمكن أن تنتج عن الرهن مطروحاً منها تكاليف الحصول على الضمان الإضافي وبيعه.

ولغرض التقييم الجماعي لانخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول المالية المتشابهة في مخاطر الائتمان (على أساس تقييم مخاطر الائتمان أو عملية التصنيف التي تتناول نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان الإضافي ووضع استحقاق الدفع سابقاً والعوامل الأخرى ذات الصلة).

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في مجموعة الأصول المالية التي يتم تقييمها بشكل جماعي على أساس الخبرة للأصول التي لها خصائص مخاطر ائتمان متشابهة لتلك التي في المجموعة. يتم تعديل تاريخ الخسائر على أساس المعلومات الحالية المتاحة لعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي يستند إليها تاريخ الخسائر. وتعكس تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وتتسجم مع التغيرات في المعلومات الحالية المنظورة ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة، أو أسعار الممتلكات أو أسعار السلع أو العوامل الأخرى التي تشير إلى الخسائر المتكبدة في المجموعة وأهميتها). تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منظم لتقليل الاختلافات بين تقديرات الخسائر وتجارب الخسارة الفعلية.

▪ الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بعمل تقييم إفرادي لتحديد مدى توافر دليل موضوعي معقول على وجود خسائر انخفاض. في حالة توفر دليل منطقي على وجود خسارة انخفاض يتم الاعتراف بمبلغ الخسارة على أساس الفرق بين قيمة الأصل الدفترية و القيمة التقديرية الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. يتم تنزيل تخفيض القيمة الدفترية للأصل في السجلات و يتم تسجيل الخسارة في قائمة الدخل. عند زيادة أو انخفاض

القيمة التقديرية لخسائر الانخفاض في السنوات اللاحقة نتيجة لأي سبب يتم تخفيض أو زيادة خسائر الانخفاض وذلك عن طريق تعديل حساب خسائر انخفاض الموجودات المالية.

٢,٣,٧ التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية و المطلوبات المالية و اظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لتسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

٢,٣,٨ تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك و من الممكن قياسها بشكل معقول، فيما يلي المقاييس المتبعة للإعتراف بالإيراد:

■ الفوائد الدائنة و المدينة

فيما يتعلق بالأدوات المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية التي تتقاضى فائدة ، يتم تحقق الفوائد الدائنة و المدينة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية والتي تمثل النسبة الفعلية للنقد الذي سوف يتم استلامه خلال العمر الافتراضي للأداة المالية.

إذا قام البنك بمراجعة تقديراته الخاصة بالمدفوعات أو المقبوضات، فإنه يعدل المبلغ المسجل للموجودات أو المطلوبات المالية ليعكس التدفقات النقدية المقدرة الفعلية والمعدلة. ويعيد البنك حساب المبلغ المسجل من خلال حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر الفائدة الفعلي للأداة المالية، ويتم الاعتراف بالتعديل على أنه دخل أو مصروف. عندما يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية المشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يتم الاعتراف بدخل الفائدة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي على القيمة المسجلة المعدلة.

■ العمولات الدائنة

العمولات الدائنة المتحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة ويتم الاعتراف بها كإيراد على أساس الفترات الزمنية.

٢,٣,٩ النقد وما في حكمه

يمثل النقد والارصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة اشهر، تتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية بعد تنزيل ودائع المصارف والمؤسسات المالية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة.

٢,٣,١٠ ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد التنفيذ

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

٢٠ سنة	المباني
٥ سنوات	وسائط النقل
من ٣ إلى ٥ سنوات	أثاث ومعدات أخرى

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

٢,٣,١١ انخفاض قيم الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية إنخفاض قيمة الأصل وفي حالة وجود أي مؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للإسترداد للأصل. يقوم البنك بتقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للإسترداد يتم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصل حتى تساوي القيمة القابلة للإسترداد.

في تاريخ كل قائمة المركز المالي يتم تقييم فيما إذا كانت هناك دلائل على أن خسارة انخفاض تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل معين باستثناء أن الشهرة لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم البنك بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل. يجب عكس خسارة الإنخفاض المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الإقرار بأخر خسارة في انخفاض القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك يجب زيادة المبلغ المسجل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.

٢,٣,١٢ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزام حالي (قانوني أو فعلي) ناتج عن أحداث سابقة وأن تسديد هذا الالتزام محتمل ويمكن قياس قيمته بشكل يعتمد عليه.

٢,٣,١٣ حسابات مدارة لصالح الغير

و تمثل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن موجودات البنك في الميزانية.

٢,٣,١٤ العملة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملة الورقية النقدية والمسكوكات المعدنية المصدرة كعملية قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة ٢٠٠٤ بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملة المصدرة. أي عملة ورقية أو مسكوكات معدنية غير مصدرة تم إعادتها محتفظ بها في خزائن البنك لا يتم إظهارها في القوائم المالية. تكلفة طباعة العملة الورقية وسك المسكوكات يتم تسجيلها في قائمة الدخل عند حدوثها.

٢,٣,١٥ ودائع واحتياطيات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطيات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

٢,٣,١٦ أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها، حيث أنه لا يمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

٣ احتياطي الذهب

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٣٩,٢٩٤	١٧٧,٤٧٧	احتياطي الذهب في خزينة البنك المركزي
٥١,٩٠٤	٦٦,١٣٢	احتياطي الذهب لدى بنك التسويات الدولي
٢٦٠	٣٣٢	مسكوكات ذهبية في خزينة البنك المركزي
١٩١,٤٥٨	٢٤٣,٩٤١	

٤ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	نقد في الصندوق
٣,٨١٨,١١١	١,٩١١,٧٣٦	حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
٣٢٤	٢٥٧	ودائع لليلة واحدة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
٦,١٠١,٩٣٤	٨,٣٣٠,١٦٤	حساب جاري لدى بنك الامارات العربية المتحدة المركزي
٦,٢٩٢,٩٣١	٤٤٢,٣٧١	حساب جاري لدى بنك فرنسا
٧,١٢٧	٢,٣٣١	حساب ودايع لدى بنك فرنسا
٤,٨٩٣,٩٢١	٤,٦٨٦,٤١٥	حساب جاري لدى بنك ايطاليا
-	٣٢٧	حساب ودايع لدى بنك انكلترا
-	٢,٦٤٨,٥٧٠	
٢١,١١٤,٣٤٨	١٨,٠٢٢,١٧١	

٥ أرصدة لدى البنوك

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	أرصدة لدى بنوك محلية
١٢,١٥٧	١٠,٤٢٧	حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
٧٨,٨٩٩	٧٩,٠٦٦	ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
٨,٤١٧,٥٩٣	١٢,٣٥٩,٢٤٣	ودائع مجمدة متقادمة لدى بنوك أجنبية
١,٨٨٥,٦٠٤	١,٨٨٢,٩٩١	
١٠,٣٩٤,٢٥٣	١٤,٣٣١,٧٢٧	
(٨,١٥٧)	(٨,٤٢٧)	مخصص تدني الارصدة لدى بنوك محلية
(١,٨٨٥,٦٠٤)	(١,٨٨٢,٩٩١)	مخصص خسائر تدني الارصدة لدى بنوك أجنبية
٨,٥٠٠,٤٩٢	١٢,٤٤٠,٣٠٩	

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة بالحكومة العراقية السابقة أو

الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ بأن تقوم بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي.

طلب مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥ من وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة جميع أرصدة البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية التي تم تحويلها إلى صندوق التنمية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣. حتى تاريخ إصدار القوائم المالية لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي قد يتم إعادتها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي والبالغة ٣٨٩,٢٥١ مليون دينار عراقي ما يعادل ٣٣٣ مليون دولار أمريكي. (٢٠٠٨: ٣٨٩,٩١٦ مليون دينار عراقي ما يعادل ٣٣٣ مليون دولار أمريكي).

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يقم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقدمة لدى البنوك الأجنبية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

٦ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٢٧,٢١١,٤٩٦	٣,٣٩٣,٠٠٠	بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
(٤٨,٣٩٠)	(٦٤٦)	القيمة الاسمية
٢٧,١٦٣,١٠٦	٣,٣٩٢,٣٥٤	خصم غير مطفاً
١,٤٣٠,٧١٦	٨,٦٠٣,٤٩٣	بنك فرنسا - حوالات وسندات
-	٦,٧٤٥,٤١٨	بنك إيطاليا - سندات
٢٨,٥٩٣,٨٢٢	١٨,٧٤١,٢٦٥	

٧ مستحقات من وزارة المالية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	أرصدة لدى وزارة المالية
٣,٩٥٥,٥١٩	٣,٩٥٥,٥١٩	فوائد مستحقة
١٣,٥٧١	١٣,٥٧١	
٣,٩٦٩,٠٩٠	٣,٩٦٩,٠٩٠	

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ ٢١ شباط ٢٠٠٦ لسداد رصيد مستحق بمبلغ ٥,٣٩٣,٨٩٠ مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥. يتم سداد المبلغ على ٣٠ قسط ربع سنوي متساوي بقيمة ١٧٩,٧٩٦ مليون دينار عراقي لكل قسط. وبفائدة سنوية مقدارها ٥٪ على الرصيد القائم استحق القسط الأول بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٦.

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة ٥٪ والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

وزارة المالية لم تسدد قيمة الاقساط البالغة ٧١٩,١٨٥ مليون دينار عراقي الى البنك المركزي العراقي التي تخص سنة ٢٠٠٨ والتي يجب دفعها خلال عام ٢٠٠٩. في ٢٤ كانون الاول ٢٠٠٩، اتفق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعادة جدولة الرصيد المتبقي البالغ ٣,٩٥٥,٥٩١ مليون دينار عراقي. يتم سداد المبلغ على شكل اقساط ربع سنوية متساوية بقيمة ١٠٠,٠٠٠ مليون دينار عراقي يستحق القسط الاول بتاريخ اذار ٢٠١١.

٨ الاستثمارات بالعملة الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	حصة الإشتراك لدى صندوق النقد الدولي
٢,١٤٥,٢٩٥	٢,١٧٩,٧٦٠	حقوق السحب الخاصة
١,١٨٨,٤٠٠,٠٠٠	١,١٨٨,٤٠٠,٠٠٠	حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
١٦٧,٧٥٩	٢,١٢٧,٤١٤	١,١٥٩,٨٦١,١٨٨
٢,٣١٣,٠٥٤	٤,٣٠٧,١٧٤	٢,٣٤٨,٢٦١,١٨٨

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

٩ الممتلكات والمعدات

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٢٠,٤٩٤	٧٤,١٥٩	أراضي
٤٥٨	٢,٤٦١	مباني
٤,٠٠٩	٦,١٠١	أثاث ومعدات
١,٢٨٠	٣,٩٢٢	وسائل نقل
٢٦,٢٤١	٨٦,٦٤٣	كلفة الممتلكات والمعدات
(٢,٢٣٢)	(٣,٦٠٠)	الاستهلاك المتراكم
٩,٨٩٥	١,٢٥٦	مشروع تحت التنفيذ
٣٣,٩٠٤	٨٤,٢٩٩	صافي القيمة الدفترية

١٠ الموجودات الأخرى

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٤٢,٧١٠	٢٤٥,٥٥٢	فوائد مستحقة
٤,١٣٧	٤,٢٧٥	حسابات معلقة
٢,٦٦٩	٩٤٢	قروض الموظفين
٢٨٠	٢٦١	أخرى
١٤٩,٧٩٦	٢٥١,٠٣٠	
(١٠٠,٤٧٦)	(١٠١,٤٥٨)	مخصص تدني
٤٩,٣٢٠	١٤٩,٥٧٢	

خلال عام ٢٠٠٩، قام البنك المركزي العراقي بتسجيل مخصص تدني للموجودات الأخرى التالية:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٩٦,٣٣٩	٩٧,١٨٣	فوائد مستحقة
٤,١٣٧	٤,٢٧٥	حسابات معلقة
١٠٠,٤٧٦	١٠١,٤٥٨	

١١ النقد المصدر للتداول

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مسكوكات المعدنية
٥,٣٧١	-	العملة الورقية
٢١,٢٩٩,٠٤٧	٢٤,١٦٩,٤٠١	
٢١,٣٠٤,٤١٨	٢٤,١٦٩,٤٠١	

١٢ سندات الخزينة المصدرة

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	القيمة الاسمية
٢,٣١٥,٧٨٠	١,٢٠٠,٠٦٠	خصم غير مطفاً
(٩١,٨٤٩)	(١٥,٧١٠)	
٢,٢٢٣,٩٣١	١,١٨٤,٣٥٠	

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين ٥% و ٧% (٢٠٠٨: سعر الفائدة يتراوح ما بين ٧% و ١٦%) وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

يتم إصدار سندات الخزينة بفترات استحقاق أصلية تبلغ ستة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٩ بإصدار سندات خزينة بمبلغ ٢,٤٠٠,١٥٠ مليون دينار عراقي.

إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

١٣ ودائع البنوك المحلية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	حسابات جارية
٢٣,٣٥٢,٧٤٤	٢٢,٧٢٧,٢٧٠	ودائع لأجل
٢,٧٧٠,٨٠٩	٢,٨٠٢,٥٥٠	أخرى
٢٣,٦٣١	٢٣,٦٣١	
٢٦,١٤٧,١٨٤	٢٥,٥٥٣,٤٥١	

وفقاً لتعليمات البنك المركزي، يجب على جميع البنوك العاملة في العراق الاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي يعادل ٢٥% من مجموع وداائع العملاء لديها بالدينار العراقي والعملات الأجنبية (في عام ٢٠٠٨، البنوك الحكومية يجب أن تحتفظ بقيمة ٧٥% من وداائع العملاء بالدينار العراقي والعملات الأجنبية). تتضمن الحسابات الجارية للبنوك المحلية لدى البنك المركزي رصيماً للاحتياطي القانوني بمبلغ ٩,٤١٦,٧٦١

مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٢٠٠٨: ١٩,٩٩٣,٨٠١ مليون دينار عراقي). لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد. يتضمن رصيد الودائع والاحتياطيات القانونية للبنوك المحلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ ١,٣٣٩,٢٥٩,٤٦٤ دولار أمريكي (ما يعادل ١,٥٦٦,٩٣٤ مليون دينار عراقي) (٢٠٠٨: ١,٥٤٣,١٣١,٧٢٢ دولار أمريكي، ما يعادل ١,٨٠٥,٤٦٤ مليون دينار عراقي).

١٤ أرصدة حكومات وبنوك أجنبية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٥٣,٧١٩	١٥٣,٤٥٧	أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية*
٨٢,١٩٠	٨٢,١٤٨	حسابات جارية مدينة
٢,٨١١	٢,٨٠٧	أخرى
٢٣٨,٧٢٠	٢٣٨,٤١٢	

* خلال ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات و البنوك الأجنبية من سجلاته. حقق البنك المركزي إيراداً بمبلغ ١٠٨ مليون دينار عراقي (٢٠٠٨: ٦٥٨,٤٣٦ مليون دينار عراقي) نتيجة لهذا الإلغاء على أن يتم إلغاء المبلغ المتبقي لهذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية. حتى تاريخ إعداد القوائم المالية، لم تقم وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي من هذه الإلتزامات.

١٥ مستحقات صندوق النقد الدولي

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٢٣,٥٩١	٢,٠٨٠,٨٨٨	تخصيصات حقوق السحب الخاصة
١,٩٧٩,٧٥٠	١,٧٧٧,٥٧٢	ضمانات صندوق النقد الدولي العملة المحتفظ بها:
٥,٧٩٩	٥,٢٠٧	حساب صندوق النقد الدولي رقم (١) ويشمل تعديلات تقييم العملة
٢٤	٢٢	حساب صندوق النقد الدولي رقم (٢) ويشمل تعديلات تقييم العملة
٢,١٠٩,١٦٤	٣,٨٦٣,٦٨٩	

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة ١,١٣٤,٤٩٥,٥٠٨ وحدة حقوق سحب خاصة تخصيصات جمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في تاريخ التوزيع.

١٦ أرصدة مؤسسات حكومية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٣,١١٨,٧٠٨	٩٣٩,٠٦١	أرصدة وزارة المالية
٣٧١,٣٥٢	٢٧٦,٩٥٥	أرصدة مؤسسات حكومية أخرى
١,٠٩٦,٠٦١	٢٣٢,٦٥٨	أرصدة فرعي السلیمانیة وأربیل
١,٨٧٥	-	قرض من بنك حكومي محلي
٥٤,٣٣٠	٥٤,٢٣٨	أخرى
١٤,٦٤٢,٣٢٦	١,٥٠٢,٩١٢	

لم يستلم البنك المركزي كشف حساب الأرصدة المستحقة لوزارة المالية وفرع السلیمانیة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩. وبناءً على ذلك لم يقيم البنك المركزي بإجراء تسويات لهذه الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

١٧ مطلوبات أخرى

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٤٣,٦٨٦	٣٥,٩٣٥	فوائد مستحقة غير مدفوعة
١,٧٤٦	١,٨٦٤	ذمم دائنة
٦,٠٢٠	(٩,٩٣٨)	أرصدة الحسابات المتبادلة مع الفروع
٤٩,٠٠٤	٤٦,٧٢١	الأرصدة المعلقة*
١٠,٠٢٦	٩,٩٢٦	مخصصات متنوعة
-	٥,٣٧١	عملة معدنية مسحوبة من التداول
٦,٨٠٧	٨,٣٦٠	أخرى
١١٧,٢٨٩	٩٨,٢٣٩	

* تمثل الحسابات المعلقة أرصدة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

١٨ رأس المال

وفقاً للمادة ٥ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي ١٠٠,٠٠٠ مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل ١٠٠٪ من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

١٩ الاحتياطات

وفقاً للمادة ٥ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المتحققة والاحتياطات الأخرى التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية.

بلغ احتياطي إعادة تقييم الذهب ٢٤٣,٩٢٦ مليون دينار عراقي. يمثل هذا المبلغ ما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٩١,٩٢٨	١٩١,٤٤٣	احتياطي إعادة تقييم الذهب في بداية السنة
(٤٨٥)	٥٢,٤٨٣	ربح إعادة تقييم الذهب للسنة
١٩١,٤٤٣	٢٤٣,٩٢٦	احتياطي إعادة تقييم الذهب في نهاية السنة

٢٠ الأرباح المحتجزة (الخسائر المتراكمة)

وفقاً للمادة ٦ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤، فإن صافي الخسارة التشغيلية يتم قيده على حساب الاحتياطي العام حتى يستنفذ ومن ثم يتم استخدام رأس المال لتغطية الخسارة. خلال عام ٢٠٠٨، لم يصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراراً لتحميل الخسائر المتراكمة الى الاحتياطي العام ورأس المال. إن رصيدي الاحتياطي العام ورأس المال لا يكفيان لتغطية رصيد الخسائر المتراكمة.

وفقاً للمادة ٩ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤، في حال اظهرت القوائم المالية المدققة للبنك المركزي العراقي زيادة قيمة مطلوبات ورأس مال البنك المركزي عن قيمة الموجودات يقوم مجلس الإدارة بتقييم الوضع واصدار تقرير حول أسباب وقيمة العجز. إذا قرر مجلس الإدارة وبالتشاور مع وزير المالية حاجة البنك المركزي إلى زيادة رأس المال فيتم طلب الزيادة لتدفع بالنيابة عن جمهورية العراق. عند تلقي هذا الطلب، يقوم وزير المالية خلال مدة لا تزيد عن شهرين بالطلب إلى الجهة المفوضة عن جمهورية العراق الموافقة على زيادة رأس مال البنك المركزي بالمبلغ المطلوب وخلال الفترة المطلوبة. في ١٥ اذار ٢٠١٠ ارسل البنك المركزي العراقي رسالة الى وزارة المالية يطلب فيها من الوزارة تغطية العجز الحاصل خلال ٢٠٠٨.

ومع ذلك، خلال عام ٢٠٠٩، صافي دخل البنك المركزي العراقي غطى الخسائر المتراكمة، ورأس المال كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩ مبلغ ١,٣٤٧,٣٦٧ مليون دينار عراقي.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

٢١ فوائد دائنة

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٦٩٧,٠٦٦	٣٦٤,٣٩٥	حوالات الخزينة والسندات
٢٩١,٥٣٩	٢٨٧,٩٦٢	الأرصدة لدى البنوك
٢٢٠,٧٨٠	١٩٧,٧٧٦	أرصدة لدى وزارة المالية
٨٢,٠٢٠	٥,٥٥٢	الودائع لليلة واحدة
١٣,٩٩٥	٣,٧٢٣	أخرى
١,٣٠٥,٤٠٠	٨٥٩,٤٠٨	

٢٢ فوائد مدينة

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٤٦٥,٧٥٢	٢٥٧,٤١٩	ودائع لأجل للبنوك المحلية
٣٨٨,٣٠٣	١٥٨,٢٥٤	سندات الخزينة المصدرة
١٠,٠٧٧	٣,٠٧٠	أخرى
٨٦٤,١٣٢	٤١٨,٧٤٣	

٢٣ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٦١٥,٠٨٥	٤٦٠,٥٧٢	إيرادات عمولات ورسوم
-	(١,٧٣٤)	مصرفات عمولات ورسوم
٦١٥,٠٨٥	٤٥٨,٨٣٨	

تتضمن إيرادات العمولات لعام ٢٠٠٩ عمولات بقيمة ٢٩٨,٣٥٠ مليون دينار عراقي ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي. يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ ١٪ من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

٢٤ استرداد مخصصات

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	استرداد مخصص من وزارة المالية*
(٨٧١,٦١٤)	-	أخرى
(١٠٥,٩١٤)	(١,٢٢٤)	
(٩٧٧,٥٢٨)	(١,٢٢٤)	

* يمثل هذا المبلغ مخصص مسترد بمبلغ ٨٧١,٦١٤ مليون دينار عراقي من وزارة المالية يتعلق بالخسارة الحاصلة عام ٢٠٠٤ نتيجة سحب العملة العراقية القديمة من التداول وإصدار العملة العراقية الجديدة.

٢٥ الضرائب

وفقاً للمادة ٤٤ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيم العادلة للأدوات المالية في الميزانية العمومية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية باستثناء ما يلي:

- أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية وأرصدة المؤسسات الحكومية لا يمكن قياس قيمتها العادلة نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية.

٢٧ مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية

٢٧,١ مقدمة

لا يمتلك البنك المركزي العراقي وظيفة رسمية تعنى بإدارة المخاطر. تتركز مهام إدارة المخاطر بتقديم إطار عمل مستقل لإعداد التقارير ومراقبة والسيطرة على كافة المخاطر وتقييم مدى التعرض للمخاطر وتقييم الأداء وفرض ومراقبة التركيزات والمحددات المالية الأخرى بالإضافة إلى القيام باختبارات الحساسية وخطط الطوارئ.

٢٧,٢ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. إن الحد الأعلى لمخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها البنك المركزي ينحصر في مبالغ الميزانية العمومية للبنك المركزي بالإضافة إلى الالتزامات المبينة في الإيضاح (٣٥) حول القوائم المالية. لا يقوم البنك بتقييم مخاطر الائتمان بشكل رسمي.

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية ، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى . يعطى التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في اداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة.

- يمارس البنك المركزي أنشطته في منطقة جغرافية واحدة هي العراق. إن الوضع السياسي غير المستقر في المنطقة قد يؤثر سلباً على أنشطة البنك المركزي.
- تمثل الودائع و الاحتياطيات النقدية للبنوك المحلية الحكومية ٨٧٪ من الودائع النقدية واحتياطيات البنوك المحلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٢٠٠٨ : ٨٧٪)

إن التعرضات الإئتمانية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى:

الحد الأقصى للتعرض لمخاطرة الائتمان		
٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٧,٢٩٦,٢٣٧	١٦,١١٠,٤٣٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٨,٥٠٠,٤٩٢	١٢,٤٤٠,٣٠٩	أرصدة لدى البنوك
٢٨,٥٩٣,٨٢٢	١٨,٧٤١,٢٦٥	سندات خزينة
٣,٩٦٩,٠٩٠	٣,٩٦٩,٠٩٠	أرصدة لدى وزارة المالية
٢,٣١٣,٠٥٤	٤,٣٠٧,١٧٤	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٤٩,٣٢٠	١٤٩,٥٧٢	موجودات أخرى
٦٠,٧٢٢,٠١٥	٥٥,٧١٧,٨٤٥	المجموع
١٣٠,٢٥١	٥٢,٩٦٠	التعهدات
١٣٠,٢٥١	٥٢,٩٦٠	المجموع
٦٠,٨٥٢,٢٦٦	٥٥,٧٧٠,٨٠٥	إجمالي المخاطر الائتمانية

إن التعرض الأقصى للمخاطر بالنسبة للبنك المركزي العراقي يتمثل بمبالغ الميزانية والتعهدات الموضحة في الإيضاح (٣١) حول القوائم المالية.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ إن الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ، إذا وجدت، لا يمكن تحديدها أو قياسها بسبب عدم توفر المعلومات الكافية كما هو موضح في الإيضاح (٣١) حول القوائم المالية.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والبند خارج الميزانية العمومية حسب الموقع الجغرافي:

٢٠٠٩			
التزامات ائتمانية	مطلوبات	موجودات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
-	٥٢,٤٣٦,٠٣٧	٦,١٤٦,١٣٦	العراق
٥٢,٩٦٠	٤,١٧٤,٤١٧	٥١,٨١١,٦٨٥	دول أخرى
٥٢,٩٦٠	٥٦,٦١٠,٤٥٤	٥٧,٩٥٧,٨٢١	
٢٠٠٨			
التزامات ائتمانية	مطلوبات	موجودات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
-	٦٤,٣٤٠,٠٧٥	٧,٩٦٧,٦٠٨	العراق
١٣٠,٢٥١	٢,٤٤٢,٩٥٧	٥٦,٧٩٧,٨٨٠	دول أخرى
١٣٠,٢٥١	٦٦,٧٨٣,٠٣٢	٦٤,٧٦٥,٤٨٨	

٢٧,٣ مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من التغير في أسعار الفائدة ، أسعار صرف العملات. لم يحدد البنك المركزي حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها.

٢٧,٤ مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن البنك معرض لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوت في إعادة تسعير فوائد مبالغ الموجودات والمطلوبات . إن البنك معرض لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوت في إعادة تسعير فوائد الموجودات والمطلوبات. لم يقيم البنك المركزي بتحديد مستويات لمخاطر أسعار الفائدة ولم يحدد قيمة فجوات أسعار الفائدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩. قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٩ بتخفيض سعر فائدة الودائع لأجل، بحيث تتراوح أسعار الفائدة على الودائع لأجل ٥% للإيداع لمدة ٧ يوم (٢٠٠٨: كان معدل الفائدة ١٣% و ١٤% و ١٥% لودائع ٧ يوم و ١٤ يوم و ٣٠ يوم على التوالي).

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من ٦ أشهر إلى سنة	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	أقل من شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
							الموجودات
٢٤٣,٩٤١	٢٤٣,٩٤١	-	-	-	-	-	احتياطي الذهب
١٨,٠٢٢,١٧١	١,٩١١,٧٣٦	-	-	-	-	١٦,١١٠,٤٣٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
١٢,٤٤٠,٣٠٩	٢,٠٠٠	-	-	-	١٢,٤٣٨,٣٠٩	-	أرصدة لدى البنوك
١٨,٧٤١,٢٦٥	-	١٣,٥٨٤,٤٨٥	١,٦٩١,٧٥٦	٣,٢٦٧,٩٣٠	١٩٧,٠٩٤	-	سندات الخزينة
٣,٩٦٩,٠٩٠	١٣,٥٧١	٣,٩٥٥,٥١٩	-	-	-	-	أرصدة لدى وزارة المالية
٤,٣٠٧,١٧٤	١,٨٦٥,٩٢٩	-	-	-	٢,٤٤١,٢٤٥	-	استثمارات بعملة أجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٨٤,٢٩٩	٨٤,٢٩٩	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
١٤٩,٥٧٢	١٤٩,٥٧٢	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
٥٧,٩٥٧,٨٢١	٤,٢٧١,٠٤٨	١٧,٥٤٠,٠٠٤	١,٦٩١,٧٥٦	٣,٢٦٧,٩٣٠	١٥,٠٧٦,٦٤٨	١٦,١١٠,٤٣٥	مجموع الموجودات
							المطلوبات
٢٤,١٦٩,٤٠١	٢٤,١٦٩,٤٠١	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
١,١٨٤,٣٥٠	-	-	-	١,١٨٤,٣٥٠	-	-	سندات الخزينة المصدرة
٢٥,٥٥٣,٤٥١	٢٢,٧٥٠,٩٠١	-	-	-	-	٢,٨٠٢,٥٥٠	ودائع البنوك المحلية
٢٣٨,٤١٢	٢٣٨,٤١٢	-	-	-	-	-	مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
٣,٨٦٣,٦٨٩	١,٧٨٢,٨٠١	-	-	-	٢,٠٨٠,٨٨٨	-	أرصدة صندوق النقد الدولي
١,٥٠٢,٩١٢	١,٥٠٢,٩١٢	-	-	-	-	-	أرصدة مؤسسات حكومية
٩٨,٢٣٩	٩٨,٢٣٩	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٥٦,٦١٠,٤٥٤	٥٠,٥٤٢,٦٦٦	-	-	١,١٨٤,٣٥٠	٢,٠٨٠,٨٨٨	٢,٨٠٢,٥٥٠	مجموع المطلوبات
١,٣٤٧,٣٦٧	١,٣٤٧,٣٦٧	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
٥٧,٩٥٧,٨٢١	٥١,٨٩٠,٠٣٣	-	-	١,١٨٤,٣٥٠	٢,٠٨٠,٨٨٨	٢,٨٠٢,٥٥٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(٤٧,٦١٨,٩٨٥)	١٧,٥٤٠,٠٠٤	١,٦٩١,٧٥٦	٢,٠٨٣,٥٨٠	١٢,٩٩٥,٧٦٠	١٣,٣٠٧,٨٨٥	فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي
-	-	٤٧,٦١٨,٩٨٥	٣٠,٠٧٨,٩٨١	٢٨,٣٨٧,٢٢٥	٢٦,٣٠٣,٦٤٥	١٣,٣٠٧,٨٨٥	فرق الحساسية التراكمية

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من ٦ أشهر إلى سنة	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	أقل من شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٩١,٤٥٨	١٩١,٤٥٨	-	-	-	-	-	الموجودات
٢١,١١٤,٣٤٨	٣,٨١٨,١١٢	-	-	-	-	١٧,٢٩٦,٢٣٦	احتياطي الذهب
٨,٥٠٠,٤٩٢	٤,٠٠٠	-	-	-	٨,٤٩٦,٤٩٢	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٨,٥٩٣,٨٢٢	-	-	-	٢٥,٤٠٨,٤٢٤	٣,١٨٥,٣٩٨	-	أرصدة لدى البنوك
٣,٩٦٩,٠٩٠	١٣,٥٧١	٣,٢٣٦,٣٣٤	٣٥٩,٥٩٣	١٧٩,٧٩٦	١٧٩,٧٩٦	-	سندات الخزينة
٢,٣١٣,٠٥٤	١,٨٣٦,٤٢٦	-	-	-	٤٧٦,٦٢٨	-	أرصدة لدى وزارة المالية
٣٣,٩٠٤	٣٣,٩٠٤	-	-	-	-	-	استثمارات بعملة أجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٤٩,٣٢٠	٤٩,٣٢٠	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
٦٤,٧٦٥,٤٨٨	٥,٩٤٦,٧٩١	٣,٢٣٦,٣٣٤	٣٥٩,٥٩٣	٢٥,٥٨٨,٢٢٠	١٢,٣٣٨,٣١٤	١٧,٢٩٦,٢٣٦	موجودات أخرى
							مجموع الموجودات
							المطلوبات
٢١,٣٠٤,٤١٨	٢١,٣٠٤,٤١٨	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
٢,٢٢٣,٩٣١	-	-	٣٨٨,٦٥٥	١,٨٣٥,٢٧٦	-	-	سندات الخزينة المصدرة
٢٦,١٤٧,١٨٤	٢٥,١٨٧,٦٥٠	-	-	-	-	٩٥٩,٥٣٤	ودائع البنوك المحلية
٢٣٨,٧٢٠	١٥٦,٥٣٠	-	-	-	٨٢,١٩٠	-	مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
٢,١٠٩,١٦٤	١,٩٧٩,٧٥١	-	-	-	١٢٩,٤١٣	-	أرصدة صندوق النقد الدولي
١٤,٦٤٢,٣٢٦	١٤,٦٤٠,٤٥١	-	-	-	١,٨٧٥	-	أرصدة مؤسسات حكومية
١١٧,٢٨٩	١١٧,٢٨٩	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٦٦,٧٨٣,٠٣٢	٦٣,٣٨٦,٠٨٩	-	٣٨٨,٦٥٥	١,٨٣٥,٢٧٦	٢١٣,٤٧٨	٩٥٩,٥٣٤	مجموع المطلوبات
(٢,٠١٧,٥٤٤)	(٢,٠١٧,٥٤٤)	-	-	-	-	-	العجز
٦٤,٧٦٥,٤٨٨	٦١,٣٦٨,٥٤٥	-	٣٨٨,٦٥٥	١,٨٣٥,٢٧٦	٢١٣,٤٧٨	٩٥٩,٥٣٤	مجموع المطلوبات والعجز
-	(٥٥,٤٢١,٧٥٤)	٣,٢٣٦,٣٣٤	(٢٩,٠٦٢)	٢٣,٧٥٢,٩٤٤	١٢,١٢٤,٨٣٦	١٦,٣٣٦,٧٠٢	فرق حساسية عناصر الميزانية
-	-	٥٥,٤٢١,٧٥٤	٥٢,١٨٥,٤٢٠	٥٢,٢١٤,٤٨٢	٢٨,٤٦١,٥٣٨	١٦,٣٣٦,٧٠٢	فرق الحساسية التراكمي

٢٧,٥ مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملة في خطر أن تتذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك المركزي الدينار العراقي عملته الرسمية. ليس للبنك المركزي سياسة لتحديد أسقف للمراكز حسب العملة. ولم تحتسب قيمة مراكز العملات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

يحتفظ البنك المركزي بالمراكز التالية للعملات الأجنبية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٣٨,٢٠٠,٧٢٤	١٧,٨٧٥,٢٤٩	دولار أمريكي
٢٠٣,٨٩٠	٤٤٣,٤٨٥	وحدات السحب الخاصة
١١,٦٥٦,٤٧٧	٢٥,٣٧٨,١٣٧	يورو
١,٤٩٣,٣٢٢	٤,٢٧١,٩٦٧	أخرى
٥١,٥٥٤,٤١٣	٤٧,٩٦٨,٨٣٨	

٢٧,٦ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بمطلوباته عندما يحين موعد استحقاقها. لا يوجد لدى البنك المركزي سياسة رسمية لمواجهة مخاطر السيولة.

هنالك ترتيبات ما بين البنك المركزي ووزارة المالية لتحسين وضع السيولة بالعملات الأجنبية وذلك من خلال تمويل حاجات وزارة المالية من العملة المحلية مقابل تحويلات وزارة المالية إلى البنك المركزي بالدولار الأمريكي.

لم يتم تحديد قيمة استحقاقات موجودات ومطلوبات البنك المركزي بناء على الترتيبات التعاقدية للسداد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨. إن كافة موجودات البنك المركزي إما متداولة أو بدون فترة استحقاق محددة، باستثناء سندات الخزينة والرصيد المستحق من وزارة المالية حيث يتم استحقاقهما كما في ٣١ كانون الأول وفقاً للتوزيع التالي:

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

٢٠٠٩

المجموع	أكثر من سنة	من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	من ٣ إلى ٦ أشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٨,٧٤١,٢٦٥	١٣,٥٨٤,٤٨٥	١,٦٩١,٧٥٦	٣,٢٦٧,٩٣٠	١٩٧,٠٩٤	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٣,٩٦٩,٠٩٠	٣,٩٦٩,٠٩٠	-	-	-	-	أرصدة وزارة المالية
٢٢,٧١٠,٣٥٥	١٧,٥٥٣,٥٧٤	١,٦٩١,٧٥٦	٣,٢٦٧,٩٣٠	١٩٧,٠٩٤	-	

٢٠٠٨

المجموع	أكثر من سنة	من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	من ٣ إلى ٦ أشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٢٨,٥٩٣,٨٢٢	-	-	٢٥,٤٠٨,٤٢٤	٣,١٨٥,٣٩٨	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٣,٩٦٩,٠٩٠	٣,٢٣٦,٤٠٨	٣٥٩,٥٩٣	١٧٩,٧٩٦	١٩٣,٢٩٣	-	أرصدة وزارة المالية
٣٢,٥٦٢,٩١٢	٣,٢٣٦,٤٠٨	٣٥٩,٥٩٣	٢٥,٥٨٨,٢٢٠	٣,٣٧٨,٦٩١	-	

إن جميع مطلوبات البنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ ليس لها تواريخ استحقاق محددة باستثناء الودائع لأجل الخاصة بالبنوك المحلية باستحقاقات أصلية ٧ يوم.

إن موعد سداد الأقساط والمبلغ الذي يمكن سداه من الرصيد المستحق للحكومات والبنوك الأجنبية البالغ ٢٣٨,٤١٢ مليون دينار عراقي غير مؤكدة.

٢٨ التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات والإيرادات

يزاول البنك المركزي أعماله جغرافياً في سوق واحدة هي العراق، ولكن للبنك المركزي موجودات ومطلوبات في دول أخرى. فيما يلي ملخص لإجمالي موجودات ومطلوبات البنك المركزي في العراق وفي الدول الأخرى وإجمالي الإيرادات المحققة في العراق وفي الدول الأخرى:

٢٠٠٩			
المجموع	البلدان الأجنبية	العراق	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١,٣٢٣,٠٧٥	٦٦٢,٩٦٣	٦٦٠,١١٢	الإيرادات
٥٧,٩٥٧,٨٢١	٥١,٨١١,٦٨٥	٦,١٤٦,١٣٦	إجمالي الموجودات
٥٦,٦١٠,٤٥٤	٤,١٧٤,٤١٧	٥٢,٤٣٦,٠٣٧	إجمالي المطلوبات
٢٠٠٨			
المجموع	البلدان الأجنبية	العراق	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٣,٥٦٤,٧٤١	١,٨٤٨,٩٦٩	١,٧١٥,٧٧٢	الإيرادات
٦٤,٧٥٦,٤٨٨	٥٦,٧٩٧,٨٨٠	٧,٩٦٧,٦٠٨	إجمالي الموجودات
٦٦,٧٨٣,٠٣٢	٢,٤٤٢,٩٥٧	٦٤,٣٤٠,٠٧٥	إجمالي المطلوبات

٢٩ المعاملات مع جهات ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتيادية وبأسعار الفائدة والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٣,٩٦٩,٠٩٠	٣,٩٦٩,٠٩٠	الموجودات
٨,١٥٦	٨,٤٢٧	مستحقات من وزارة المالية
٣,٩٧٧,٢٤٦	٣,٩٧٧,٥١٧	مستحقات من بنك حكومي
٢٣,٢٩٨,١٠٣	٢٢,٢١١,١٨٢	المطلوبات
١٣,١١٨,٧٠٨	٩٣٩,٠٦١	إيداعات واحتياطيات بنوك محلية حكومية
٢,٣٠٥,٩٢٤	٥٦٣,٨٥١	مستحقات إلى وزارة المالية
١,٨٧٥	-	مستحقات إلى مؤسسات حكومية
٣٨,٧٢٤,٦١٠	٢٣,٧١٤,٠٩٤	قرض من مصرف الرافدين
١٣٠,٢٥١	٥٢,٩٦٠	التزامات خارج بنود الميزانية بالنيابة عن الحكومة العراقية
٢٢٠,٧٨٠	١٩٧,٧٧٦	إيرادات فوائد من وزارة المالية
٦٢٧,٣٢٧	٣٧٨,٩٦١	مصرف فائدة على إيداعات البنوك الحكومية

٣٠ حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحتفظ البنك المركزي بسجلات المدفوعات و المقبوضات النقدية الخاصة بصندوق التنمية للعراق الذي تم إنشاؤه في أيار سنة ٢٠٠٣ وتم الاعتراف به بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣. تدار الحسابات البنكية لصندوق التنمية للعراق بواسطة البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وتدرج كجزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ تم استبعاد حسابات صندوق التنمية للعراق من القوائم المالية للبنك المركزي، وقد نتج عن ذلك فرق بمبلغ ١١,٨٢٣ مليون دينار عراقي لم تتم تسويته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ بين أرصدة موجودات صندوق التنمية للعراق والتي تزيد على أرصدة المطلوبات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. تم احتساب مخصص لهذا الفرق في القوائم المالية المرفقة.

خلال عام ٢٠٠٧ قام البنك المركزي العراقي باستثناء حسابات صندوق التنمية للعراق مع المخصص الذي تم إثباته في القوائم المالية لعام ٢٠٠٦ من حساباته والقوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

خلال ٢٠٠٩، فروقات بالزيادة لموجودات صندوق التنمية للعراق عن مطلوباته بمبلغ ٥,٤١٨ مليون دينار عراقي تم حصرها والتخصيص لها في السنوات السابقة.

يحتفظ البنك المركزي بحسابات معينة تتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيار ١٩٩٦ بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ تم استبعاد أرصدة حسابات مذكرة التفاهم من القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، وقد نتج عن ذلك فرق لم تتم تسويته بمبلغ ٩,٨١٠ مليون دينار عراقي بين أرصدة موجودات مذكرة التفاهم وأرصدة المطلوبات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. لم يتم تحديد الأثر المالي لهذا الفرق على القوائم المالية للبنك المركزي العراقي.

٣١ ارتباطات والتزامات محتملة

الالتزامات الائتمانية

تتضمن الالتزامات الائتمانية اعتمادات وكفالات صادرة للوفاء بالتزامات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

تلتزم الاعتمادات والكفالات والقبولات البنك المركزي بدفع مبالغ بالنيابة عن هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى في حالة تعذر الأداء وفقاً لشروط التعاقد.

يظهر البنك المركزي كضامن لمديونية واعتمادات وكفالات خاصة بالبنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية العراقية الأخرى. إن السجلات المحاسبية للبنود خارج الميزانية العمومية غير دقيقة ولا توجد مستندات كافية لتأييد هذه الحسابات ولتأكيد سلامة وقيمة هذه الأرصدة، إن تأثير هذه الحسابات خارج الميزانية

العمومية على القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ غير مؤكد، ولم تستطع إدارة البنك المركزي احتساب قيمته في هذه المرحلة.

على البنك البنك الالتزامات الائتمانية التالية كما في ٣١ كانون الأول:

٢٠٠٨	٢٠٠٩
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي
٣٤,٩٠٥	٣٤,٨٤٥
٩٥,٣٤٦	١٨,١١٥
١٣٠,٢٥١	٥٢,٩٦٠

ارتباطات بالنيابة عن الحكومة العراقية:

قروض مضمونة من قبل البنك المركزي العراقي

خطابات ضمان وقبولات

المطلوبات المحتملة

هنالك دعاوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبته بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ ٢,٦٠٢,٧٩٧ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٢٠٠٨ : ٣,٣٥٥,١٩٧ مليون دينار).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أعفيت كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على القوائم المالية للبنك المركزي غير مؤكد، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو اثبات مخصص لها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

تعتقد إدارة البنك المركزي العراقي بأن هذه الالتزامات، إن وجدت، هي التزامات على وزارة المالية وليست على البنك المركزي العراقي. حتى تاريخ إعداد القوائم المالية فإن وزارة المالية لم تقم بتأييد إلتزامها بتسديد الالتزامات الناتجة عن هذه القضايا.

٣٢ معايير التقارير المالية الدولية و التفسيرات الجديدة

تم اصدار المعايير والتفسيرات التالية حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ ، الا انها غير ملزمة حتى الآن ولم تطبق من قبل البنك كما يلي:

معيير التقارير المالية الدولي رقم - ٣ اندماج الأعمال -معدل ومعيير المحاسبة الدولي رقم ٢٧ القوائم المالية الموحدة والمنفصلة - معدل

تم اصدار المعايير المعدلة في شهر كانون الثاني ٢٠٠٨ وينبغي تطبيقها على السنوات المالية التي تبدأ في ١ تموز ٢٠٠٩ أو بعد ذلك. ان معيار التقارير المالية الدولي رقم ٣- معدل يتضمن عدداً من التغييرات التي تؤثر على السياسة المحاسبية لعمليات اندماج الأعمال (بعد التاريخ المشار إليه أعلاه) و بالتالي على المبلغ المعترف به كشهرة ونتائج الأعمال خلال الفترة التي تمت فيها عملية الإندماج ونتائج الأعمال اللاحقة. يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ -معدل عدم زيادة الشهرة أو الاعتراف بربح أو خسارة نتيجة تغيير نسبة الملكية في شركة تابعة مما لا ينجم عنه فقدان للسيطرة حيث يتم تسجيل الاثر في حقوق الملكية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المعيار المعدل قام بتغيير السياسة المحاسبية المتعلقة في الخسائر المتحققة من قبل الشركة التابعة والسياسة المحاسبية المتعلقة بفقدان السيطرة على الشركة التابعة. ترتب على هذه التغييرات تعديلات في معايير اخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم - ٧ قائمة التدفقات النقدية ومعيار المحاسبة الدولي رقم - ١٢ ضرائب الدخل ومعيار المحاسبة الدولي رقم - ٢١ أثر التغييرات في اسعار صرف العملات الاجنبية ومعيار المحاسبة الدولي رقم - ٢٨ المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات الحليفة ومعيار المحاسبة الدولي رقم - ٣١ الحصص في المشاريع المشتركة. إن التغييرات في معيار التقارير المالية الدولي رقم ٣ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ سوف تؤثر على السياسة المحاسبية لعمليات اندماج الأعمال، حالات فقدان السيطرة على شركات تابعة والمعاملات مع مالكي حقوق الأقلية.

معيير التقارير المالية الدولي رقم - ٩ الأدوات المالية

تم اصدار المرحلة الاولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩. سيحل هذا المعيار عند اكتماله محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ تتضمن هذه المرحلة ارشادات حول تصنيف وقياس الادوات المالية، ومن المتوقع ان ينتج عن تطبيقها تغييرات على تصنيف وقياس الادوات المالية. ينبغي تطبيق هذا المعيار على السنوات المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ٢٠١٣ وما بعد، ويسمح بتطبيقه مبكراً.

معيير المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية الاعتراف والقياس -بنود التحوط المؤهلة

تم إصدار التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ خلال شهر آب ٢٠٠٨ وينبغي تطبيقها للسنوات المالية التي تبدأ في أول تموز ٢٠٠٩ أو بعد ذلك. ينطرق هذا التعديل إلى معاملات التحوط لجانب واحد من مخاطر البندالمتحوط له وتحديد بند التضخم أو جزء منها في حالات معينة كمخاطر متحوط لها. يوضح هذا التعديل بأنه يسمح للمنشأة بتحديد جزء من التغيير في القيمة العادلة أو التنوع في التدفق النقدي للأداة المالية كبنود متحوط له. ان تطبيق هذا التعديل لن ينتج عنه أي اثر على المركز المالي أو الاداء المالي للبنك، حيث انه لم يتم الدخول في مثل أدوات التحوط هذه.